قولك أن يقال: ليس إلا الطيب المسك.

فقال: أخرت إلا عن موضعها كما أخرت في قوله تعالى: ﴿إن تظن إلا ظناً﴾ وفي قول الشاعر:

وما اغتره الشيب إلا اغترارا

والأصل: إن نحن إلا نظن ظناً، وما الشيب إلا اغتره اغترارا، ولا بد من هذا التقدير لأنه لا يظن الإنسان إلا الظن ولا يغتره الشيب إلا اغتراراً.

والتوجيه الثاني: أن تكون إلا وصفاً وخبر ليس محذوفاً، كأنه قال: ليس الطيب غير المسك في الوجود، أو يكون ـ إلا المسك ـ بدلاً كأنه قال: ليس الطيب بشيء إلا المسك، ويحذف أيضاً الخبر[1].

ويرد الصفار على أبـي علي، قال:

أما قوله: إن إلا أخرت عن موضعها فلا يثبت له بما أورد لأنه يخرج على إن نظن إلا ظناً غير متيقن، وما نحن بمستيقنين تفسير للمحذوف ودال عليه، وكذلك ـ وما اغتره الشيب إلا اغتراراً ـ أي إلا اغتراراً بيننا فحذف الصفة لفهم المعنى، وهذا أولى من ادعاء التحريف، ووضع اللفظ في غير محله.

وأما حذف الخبر فهذيان لأنه قد نقل أنه ليس في الدنيا تميمي إلا وهو يرفع ولا حجازي إلا وهو ينصب، فالرفع لغة فمحال أن تكون العرب قد أجمعت على حذف الخبر لأنهم يقولون ليس زيد إلا قائم وليس عمرو إلا خارج، فثبت أن ليس بمنزلة ما.

---

(1) الأكثرون على جواز تقديم خبر ليس عليها، ومنع الكوفية من ذلك لأن مذهبهم أنها حرف كـ «ما» فألحقوها بها، ووافقهم المبرد وإن كان مذهبه أنها فعل نظراً لعدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها ولذلك أيضاً أجاز بعضهم إبطال عملها بالا كما في قولهم: ليس الطيب إلا المسك بالرفع.
شرح الكافية 2/297، وشرح المفصل 7/114